



خطاب جلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع الرفيع المستوى

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك: 15 سبتمبر 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من أمة محمد وآله الطيبين الطاهرين أمة مباركة طيبة

فخامة الرئيسين،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

سعادة الأمين العام،

يسرني في البداية أن أتوجه إلى أئمتنا الأجل، فخامة الرئيس الحاج عمر بانغو ومعالي الوزير الأول لمملكة السويد السيد غورلن بيرسون، بالتمنئة على اختيارهما لرئاسة هذا الاجتماع التاريخي والفرح في حياة منظمة الأمم المتحدة، متمنيا لهما كامل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه القمة.

وأنتهن هذه الفرصة لتجديد الشكر الجزيل لأئمتنا العام، السيد كوفي عنان على الجهود السخية والدؤوبة، التي ما فتئ يبذلها بكل إخلاص لخدمة الأهداف النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة، وتكوير هياكلها، وترشيد أعمالها، وتأهيلها لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين، والألفية الثالثة.

وإن المشاركة المكثفة والرفيعة المستوى في هذا الاجتماع الهام، بقدر ما تنبعث من الرمزية التاريخية لهذه الدورة، فإنها تعد إشارة قوية عن تشبث قيادات وشعوب بلداننا، بالمبادئ المثلى والمقاصد السامية لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنها تعد تمشينا للدور الهام الذي تضطلع به، واستشعارا لضرورة تحصينها وتأهيلها، لمواصلة النموذج بالمهام الجليلة والجسيمة، المنوطة بها، على الوجه الأكمل.



لقد أثبتت الأمم المتحدة، ولاسيما خلال العقود الأخرين، نجاحها وجدواها، وقدرتها على مواكبة سيورة العصر رغم التحولات الجذرية التي عرفها العالم، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فمبادئ وقواعد المساواة بين الدول، واحترام سيادتها ووحدةها الوطنية والترابية، وسلامة أراضيها، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، تبقى الدعائم الأساسية لكل نظام عالمي.

وإن اقتناع المغرب لرامخ بأن تفادي النزاعات وفضها بالمرق السلمية، المنصوص عليها في الميثاق، يبقى الوسيلة الأنجم، ليس فقط للحفاظ على السلم بين الدول والشعوب، كيفما كانت لصيغة الخلاف بين أطراف النزاع، ولكن بالأساس الشرح الأساسي والمحك الحقيقي للالتزام الفعلي بتلك المبادئ المثلى، والمدخل الضروري، للقضاء على كل مؤر التوتر، والمضي قدما نحو توكيد الأمن الشامل، وتحقيق التنمية المستدامة، والتقدم المشترك باعتبارها من المقومات العصرية، للاستقرار، جهويا وعالميا.

ومن هذا المنطلق، أبعينا باستمرار استعدادنا الصادق لحل النزاع المفتعل حول صحرائنا مع إخواننا في الجزائر، وأعطينا الدليل، باتخاذنا وتجاوزنا مع عدة مبادرات بناءة، على حرصنا القوي على تصويب علاقاتنا الشائبة، في جو من التضامن، وحسن الجوار، والتعاون المثمر، ضمن توجه استراتيجي لبناء اتحاد المغرب العربي، على أسس متينة وسلمية. وكلنا أمل في لصي صفحة هذا النزاع نهائيا، والعمل مع أشقائنا وشركائنا المغاربة، من أجل تدعيم التعاون والاستقرار والتنمية المندمجة في منطقتنا.

وبنفس الحزم والعزم، ما فتئ المغرب ينخره بقوة في الجهود الدولية لإقامة سلام دائم وعادل بالشرق الأوسط، يضمن العيش الحر الأمن لكل من شعوب المنطقة، داخل دولها الديمقراطية المستقلة، بما فيها الشعبان الشقيقان الفلسطيني والعراقي. كما أن بلادنا تساهم منذ عقود، في جهودات وعمليات الأمم المتحدة، لتثبيت اتفاقات وقف إطلاق النار، وخلق الظروف والشروط الضرورية، من أجل استتباب السلم، ودعم الاستقرار في البلدان التي تعرف توترات ونزاعات حادة، أو تهددها مظاهر التمرد والبلقنة. لأجل



ذلك تتواجه قواتنا في الكونغو والكوت ديفوار وهائيتي. وكذلك كان عهدنا في الصومال وأنغولا والبوسنة.

إن السجل الحافل للأمم المتحدة في حفظ السلام، يؤكد أن تولييد الأمن والاستقرار، سواء على الصعيد القومي أو الوطني أو الدولي، يبقى رهينا بتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي لكل شرائح المجتمع، خصوصا في الدول النامية والفقيرة.

وقد ساهمت التصورات الحديثة، التي شهدتها العالم في ميادين تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تقريب الشعوب فيما بينها، ولذكاء وعيها بفداحة التهديدات التي تحرق بالإنسانية، وتحفزها على العمل من أجل معالجتها، عبر تفعيل جاد ومنسق للتضامن والتعاون الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا إذ نؤكد انخراط المملكة المغربية القوي، في التعاون القومي والدولي، في مجال محاربة آفة الإرهاب المقيت، الذي استفحل منذ الاعتداءات الآثمة للحادي عشر من سبتمبر 2001، فإننا نعتبر إحكام التنسيق، خير تجسيد لمدى الفعالية التي يمكن أن تحققها المجموعة الدولية، لمواجهة أي تحدٍّ، متى توافرت الإرادة السياسية الجادة، ووجدت الوسائل الضرورية لبلوغ الهدف المشترك، لتولييد الأمن الشامل وبنفس العزم وروح الالتزام، فإننا نشدد على مدى حاجة المجموعة الدولية إلى تعاظم وتعاون من هذا القبيل، لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق نمو واستقرار دول الجنوب، وخصوصا في قارتنا الإفريقية، ومساعدتها على تحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية البشرية، لشعوبها الشقيقة.

لقد تضمن إعلان الألفية، الذي اعتمدهنا منذ خمس سنوات، تجسيدا لوعي المجتمع الدولي بضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة المستفحلة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين التغطية الصحية، ومكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وغيره من الأمراض والأوبئة الفتاكة. كما تضمنت البيانات الختامية لكل من مؤتمري جوهانسبورغ ومونتيري التزامات واضحة، آلت المجموعة الدولية على نفسها تحقيقها في آفاق زمنية محددة، مما ساهم في بعث الأمل لدى الشعوب المستضعفة بأن التضامن الدولي، سينتقل من مرحلة الوعود والأمانى



والأقول إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ببرامج تنمية ومشاريع ملمومة، مدرة للثروات.

وتجسيدا للترامنا بالتفعيل الأمثل لهذه التعمدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة 77 والصين، على تجنيد الوسائل الكفيلة بضمان تصديق هذه الالتزامات، وتحقيق مرامي وأهداف الألفية بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى رأسها إفريقيا. فكانت الدعوة إلى الاجتماع الرفيع المستوي، لمتابعة تصديق أهداف الألفية، والذي تم توسيعه، ليشمل إصلاح قواعد المنظومة الدولية وهيكلها. وإن أي تقييم موضوعي لمدى تنفيذ الدول النامية لما التزمت به في إطار الألفية، يبرز مدى ما قامت به بلدانها من مجهودات محمودة، بانتهاج سياسات عمومية قوية، تعتمد الحكامة الجيدة، وتعبئة الموارد المحلية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأتجمع للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاندماج في التجارة الدولية. غير أن كل هذه المجهودات لا يمكن أن تعطي ثمارها كاملة، إلا إذا آرتها مساعدات إنمائية عمومية أكبر حجما، ومحددة في جداول زمنية، تدعمها موارد مبتكرة وإضافية، وإعفاءات جمركية، وإلغاء أو تخفيف لمديونية الدول الفقيرة.

وانسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد بادرنا باعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصون كرامتهن، في حفاظه على وحدة وتماسك العائلة، وحرص على تمكين المرأة من الاندماج الفعلي، في التنمية الوطنية. وفي نفس السياق، قمنا بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تنسجم مع فلسفة وأهداف الألفية، وتندرج ضمن رؤية شمولية، قائمة على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وعلى تمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته، ضمن مشروع مجتمعي ديمقراطي حدائي، يعتمد تكافؤ الفرص والمواطنة المسؤولة، ويجعل الإنسان في صلب عملية التنمية، بالمشاركة في بلورة مشاريعها، والمساهمة الفاعلة في إنجازها، والتوزيع العادل لثمارها بين الفئات والجهات، لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ومكافحة الإقصاء، بالتعبئة الوطنية الشاملة لكل الموارد والطاقات، لانتشار شرائح واسعة من المحرومين، وخاصة الشباب منهم، من آفات الفقر والامية والبطالة، وتمكينها من أسباب العيش الحر الكريم، الذي ننشده لكل مواطيننا.



وبنفس القناعة والعزيمة، تواصل المملكة المغربية، عملها الدؤوب على التجسيد الفعلي للتعاون جنوب - جنوب، عبر تطوير مياحة للتضامن الملموس مع الأشقاء الأفرقة، تعتمد التكوين في المجالات التي تتوفر فيها المغرب على كفاءات وتجربة واسعة، وفتح أسواق بلادنا لصادرات الدول الإفريقية الأقل نمواً، وإعفاؤها مما عليها من ديون نحو المغرب.

السيد الرئيس، إن إتمام منكمنا لعقدنا السادس تعد مناسبة يجب انتهازها، ليس لاجترار عقيم ومحبك لهفوات الماضي، أو انتقاد لاذع للاختلالات، وما يشوب بعض الأداء من نقائص بل بالتوجه الإيجابي، لتجديد تشبنا الصادق بمبادئها، والتعبئة الفعالة للماقاتنا، لتأهيلها وإصلاحها، بكيفية جادة، لتقويتها، باعتبارها الإصرار الأنجم للحوار والتفاوض، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المستعصية، وبناء صرح نظام عالمي منصف متعدد الأكراف، يرتضيه الجميع.

وإننا لنحلم في هذا السياق، لأن تكون ستينية الأمم المتحدة مناسبة لانبعاث جديد لتلكم الرؤية السياسية الحصيفة والإلهام الخلاق للذين ساهما في ميلاد منكمنا العتيدة، حتى تتمكن بإرادة جماعية ومتألقة، من اعتماد الإصلاحات الضرورية، الهيكلية منها والعملية، بما فيها توسيع مجلس الأمن، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لصالح التنمية المستدامة، وتطوير لجنة حقوق الإنسان، بالنحو الذي يؤمن أداءها لمهامها السامية، بطريقة أكثر فعالية وديمقراطية.

وكلنا أمل في أن يثمر جمعنا الموقر هذا نتائج ترقى إلى تطلعات شعوبنا، وتؤسس لشراكة إنسانية جديدة، قوامها التعاون البناء، من أجل السلم والاستقرار والنماء لكل الشعوب، والتعايش والتفاعل بين الثقافات، والتخالف بين الحضارات، من أجل ترسيخ القيم الإنسانية المثلى الخالدة، للحرية والمساواة، والإخاء والتكافل، والأمن الشامل، والعدل والإنصاف، التي نؤكد لكم حرص المملكة المغربية على العمل المشترك معكم، على نصرتها، من أجل ترسيخ موالصنة كونية متضامنة، في نطاق منظومة أممية متجددة.

شكر على إصفاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."